الأهرام

المصدر :

التاريخ :

الوطن العربي تنشر دراسة خطيرة من إعداد ٢١ خبيرا فلسطينيا وإسرائيليا وأردنيا

تكامل اقتصادي لاقليم الأردن ـ فلسطين ـ اسرائيل

«كل شيء جاهز».. هكذا قال مسؤول فلسطيني لـ «الوطن العربي»، وهو يسلمنا نسخة من تقرير اقتصادي مهم شارك في اعداده خبراء فلسطينيون وأردنيون وإسرائيليون، بإشراف جامعة هارفارد الأميركية. نعم «كل شيء جاهز».. سياسيا واقتصاديا، وذلك ما يمكن استنتاجه من تصريح وزير خارجية النرويج الأخير بأنه استضاف في منزله الريفي على مدى «٨» شهور مفاوضين من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل «١٤» مرة تم خلالها الاتفاق على كل الترتيبات وبتفاصيل كاملة تغطي كل مناحي العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية في الفترة الانتقالية «الحكم الذاتي»، وما بعدها.

مدير هارفارد: الفلسطينيون قدموا اقتراحات توقعناها من الإسرائيليين والعكس صحيح

التقرير الذي حصلت عليه «الوطن العربي»، يغطي العلاقة الاقتصادية المستقبلية بين الأطراف الثلاثة المتلاصقة (الأردن، فلسطين، إسرائيل) والذي يتطلع إلى تدفق الأموال، وتكثيف المبادلات التجارية في المنطقة.

وفي الحقيقة، فإن سياسة التخطيط الاقتصادي لا يمكن أن تنفذ إلا عندما تستقر الظروف السياسية التي تشجع الوكالات الدولية مثل البنك الدولي على عرض مساعداته وقروضه بعيدا عن النزاعات والتوترات السياسية والعسكرية.

ويشير التقرير إلى أن الإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، مهتمة بالتجارة الحرة وبمشاريع اقتصادية وبنى تحتية مكملة لبعضها البعض في الأقاليم الثلاثة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ويركز تقرير هارفارد على نقطة مهمة، وهي أن انخراط المتفاوضين منذ مؤتمر مدريد قبل سنتين في القضايا السياسية والأمنية، حال دون تركيزها على النواحي الاقتصادية، غير ان مجموعة من الخبراء الاقتصاديين في المنطقة بالتعاون مع معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط، التابع لكلية جون كيندي في جامعة هارفارد، قررت التحرك على عاتقها لملء هذا الفراغ.

ومما حرك المعهد ايضا تفكيره بأن اعداد مشاريع اتفاقيات اقتصادية وتجارية، من شانه ان يسهل تنفيذ اتفاقيات السلام، خاصة وان الاقتصاد قطاع رئيسي يستطيع الفرقاء من خلاله اختبار نواياهم ازاء بعضهم البعض، قبل الإقدام على التزامات نهائية.

وعلى الرغم من أن التقرير اعد في المعهد، فقد كان خبراء الأردن وفلسطين وإسرائيل، هم الذين طوروا كيانه وحددوا محتوياته. ويقول مدير المعهد ليونارد هوسمان في تقدمته للتقرير إنه فوجيء للرغبة التي جمعت بين الأطراف الثلاثة في الوصول إلى برامج ومشاريع متقدمة، ويقول ان الفلسطينيين قدموا مقترحات «توقعناها من الإسرائيليين»، فيما قدم الإسرائيليون اقتراحات «توقعناها من الأردنيين والفلسطينيين».

إن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا عندما يتجذر في حياة الناس في هذه المنطقة من العالم. وبالاضافة إلى تامين الاتفاقيات السياسية المناسبة، وضمان السلام، فان الأمر يتطلب تاسيس البيئة الملائمة للتنمية الاقتصادية ويقول الخبراء في تقريرهم انهم يتطلعون إلى عصر اقتصادي جديد في الشرق الأوسط. وقد ارتكز تفاهم الجميع على «٣» نقاط اساسية وهي:

(١) ان المعاهدات السلمية الرسمية ستعطي الجانب الفلسطيني السيادة الاقتصادية على اقتصاد يديره القطاع الخاص.

(٢) ان الاقتصاديات الثلاثة ستتحرك باتجاه التجارة الحرة وخصوصا بين اسرائيل والاراضي المحتلة، وذلك بعد شهور قليلة من توقيع اتفاقيات السلام.

(٣) ان ما يجري هو تحول اساسي في العلاقات الاقتصادية القائمة من شأنه ان يؤدي الى تكامل الاقتصاديات الثلاث تحقيقاً لمنفعة الجميع ويشير التقرير الى ضرورة توسيع ترويج التجارة الحرة في اقرب وقت ممكن لتشمل مصر ولبنان وسورية، بحيث يتم التوجه في نهاية الامر الى سوق شرق اوسطية اقتصادية شاملة.

يوصي تقرير هارفارد بتحقيق حركة ثابتة تجاه التجارة الحرة والتدفق الحر لراس المال بين الاقتصاديات الثلاثة، بهدف ايجاد منطقة تجارة حرة في ما يتعلق بالخدمات والاموال والتكنولوجيا. ويمكن للتجارة الحرة بين اسرائيل والاراضي المحتلة ان تتحقق في وقت قريب جداً، اما بين الاردن والاراضي المحتلة فتأخذ وقتا اطول وبالنسبة للاردن واسرائيل، فان التجارة الحرة بينهما ستتم في المراحل الاخيرة، ويركز التقرير على ضرورة الاهتمام برفع مبكر للقيود الاسرائيلية عن تراعه الفلسطينية. ويوصي بأن يتم تعيير فريق من الخبراء لتطوير مشاريع اقليمية في مجالات السياحة والمطارات والمنشآت الخاصة بالنقل مثل الشوارع والجسور والطاقة الكهربائية.

ومع انه سيكون للبنك الدولي دور مهم يلعبه وخاصة في السنوات القليلة القادمة، فان التقرير يوصي بإقامة بنك اقليمي جديد تحت اسم بنك الشرق الاوسط للتعاون والتنمية مهمته تطوير مشاريع اقليمية تشمل اقتصاديات الاطراف الثلاثة. ويجب ان يكون هذا البنك بمثابة اداة لتمويل المشاريع داخل الاراضي المحتلة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

سياسات العمالة

تكون الاولوية في المدى القصير، تشجيع ايجاد فرص العمل في القطاع الخاص بالاراضي المحتلة. ويؤكد التقرير على ترابط فرص العمل مع نمو السياسات المعززة، مثل ازدياد استثمار واتباع استراتيجيات نقدية ملائمة. وحتى بمقتضى السيناريو الاكثر تفاؤلاً، فان القضاء على البطالة يتطلب ان يعمل عدد كبير من الفلسطينيين (١٠٠ الف على الاقل) في اسرائيل. ولذلك يوصي التقرير باستثناء دخول العمالة الفلسطينية الى أسواق العمل الاسرائيلية على أسس ومنافع متبادلة. كما ينصح بانشاء صندوق توفير فلسطيني على غرار ماهو معمول به في سنغافورة، حيث يتم من خلاله تقديم خدمات ومنافع وتأمين اجتماعي على اساس المساهمات العمالية في الصندوق.

السلطة الاقتصادية

يقول التقرير انه يجب على سلطة الحكم الذاتي المؤقت في الاراضي المحتلة ان تتمتع بصلاحيات تشريعية فعالة تتعلق بالأمور الاقتصادية المحلية. ويجب ان يشتمل ذلك على سلطة اصدار القوانين، وكذلك تعديل او الغاء القوانين الموروثة. وأهم ما جاء في التقرير في مجال الادارة الاقتصادية، أن تستثمر السلطة الفلسطينية المؤسسات القائمة التابعة للادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة وغزة. ويجب ان يحل فلسطينيون محل الضباط الاسرائيليين على رأس هذه الهيئات، على ان تبقى الاجراءات المتبعة سليمة وعلى حالها بهدف تأمين رحيل منظم للاسرائيليين. ومن هذه النقطة فصاعداً، سيتمكن الفلسطينيون من تطوير ادارتهم الاقتصادية نحو اتجاهات يعتبرونها الافضل في خدمة التنمية الاقتصادية.

ويشير التقرير الى ضرورة انشاء أربع ادارات اقتصادية رئيسية في مجال الادارة وهي : المال، الصناعة، التنمية الاقتصادية، والثروة الانسانية. وبالاضافة الى هذه الدوائر الاربع، يتطلع التقرير الى تأسيس وكالات مستقلة مثل مركز الاحصاء، والادارة المدنية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

السياسة المالية

انا وضعت الترتيبات اللازمة لاستلام الفلسطينيين المداخيل الضريبية التي تتسلمها الآن السلطات العسكرية الاسرائيلية، فان ذلك سيوفر اموالاً للسلطة المؤقتة لعدة سنوات. كما ان الانفاق على القطاع العام في الارض المحتلة ، منخفض جداً، وخصوصاً مايتعلق بالبنى التحتية، لذلك ، فان هذا الانفاق يجب ان يتوسع عندما يتولى الفلسطينيون الاشراف على اقتصادهم.

ينصح التقرير بان يتم التداول بالدينار الاردني في غزة، وتخفيض القيود الاسرائيلية على تدفق رؤوس الاموال الى حدود قريبة الى تلك المعمول بها في الاردن . وستكون المهمة الرئيسية للسلطة النقدية المالية الفلسطينية المؤقتة، هي المساعدة في تحسين النظام المالي في الاراضي المحتلة، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية. وثمة حاجة الى مثل هذه الوكالة المنفصلة لسببين الاول ان بعض المهمات مثل الاشراف على البنوك تتطلب خبرات متخصصة، والثاني ضمان تولي مؤسسة واحدة مثل هذه المسؤوليات المهمة . وتتضمن مهمات السلطة المالية والنقدية الفلسطينية مايلي :

(١) اجازة البنوك الجديدة والاشراف عليها وتنظيم عملها ، اضافة الى الإشراف والتنظيم بالنسبة للبنوك التجارية القائمة.

(٢) اجازة الوسطاء الماليين غير المصرفيين مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد، وكذلك الاشراف عليها وتنظيم عملها.

(٣) جمع ونشر المعلومات الخاصة بالنظام المالي، وتقديم النصح للحكومة المؤقتة حول السياسات الاقتصادية.

(٤) المشاركة في انشاء وتشغيل مؤسسات مالية تابعة للقطاع العام، اذا كان هناك وجود لمثل هذه المؤسسات.

إدارة المساعدات الخارجية

سيكون دور المساعدات الخارجية ضخما ومنوعا، وخاصة في السنوات الأولى التي يجري خلالها إنشاء القطاع العام، وإعادة إحياء القطاع الخاص، وستكون هناك حاجة إلى أنواع مختلفة من المساعدات:

(١) مساعدات للمشاريع: هذا النوع يستهدف دعم مشاريع محددة، هو واحد من أهم مجالات المساعدة للأراضي المحتلة لفترة طويلة.

(٢) مساعدات للبرامج: هذا النوع من التمويل لا علاقة له بالمشاريع ،وانما بدعم ميزانية الحكومة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

(٣) المشاريع الإقليمية: توفر المساعدات الخارجية مصدرا قيما في تطوير المشاريع الإقليمية التي تشارك فيها عدة دول في المنطقة.

ويجب على سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية ان تنشىء وكالة تنسيق تابعة لوزارة المالية، لتحديد المطالب الخاصة بالمساعدات الخارجية، وإدارة عملية التطبيق والإنفاق لهذه المساعدات.

الاقتصاديات الثلاثة

هناك فروقات مذهلة في ظروف الاقتصاديات الثلاثة. ففي عام ١٩٩١ على سبيل المثال، كان الناتج القومي الإسرائيلي ٥٩ مليار دولار اي ١٥ ضعف الناتج القومي الأردني، وكان الناتج القومي الأردني يساوي ضعفي الناتج القومي للضفة وغزة معا، وفي الوقت الراهن لا توجد علاقات تجارية بين الأردن وإسرائيل، وتجارة الأردن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مع الأراضي المحتلة متواضعة، فيما تتاجر إسرائيل بكثافة مع الضفة وغزة.

إن الأسواق المحلية لكل من الاقتصاديات الثلاثة أصغر من أن يعتمد على ذاته لتحقيق التنمية، ولابد من الاعتماد على التصدير، وهو ما حققته إسرائيل إلى حد بعيد من خلال اتفاقيات تجارية مع الولايات المتحدة وأوروبا.

ويشار في العادة إلى أن اقتصاديات المنطقة الشمالية في الشرق الأوسط تفتقر إلى النفط، وغير ذلك من الثروات الطبيعية التي ساهمت في تنمية منطقة الخليج خلال العقدين الاخيرين، غير أنه من الدروس المستفادة من عمليات التنمية للفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وخاصة في شرق آسيا، اثبتت أن الثروات الطبيعية ليست أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، إذ أن الاستراتيجية القائمة على التصدير المتزامن مع تثقيف وتعليم المجتمع لخلق قوة عمالية ماهرة، حققت نجاحا كبيرا في جميع انحاء العالم.

وبالنظر إلى الحدود المشتركة للاقتصاديات الثلاثة، فإن من الطبيعي أن تنشأ بينها تجارة كثيفة واستثمارات عالية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الخبراء المشاركون

شارك في اللجان التي أعدت هذا التقرير: نيسير عبد الجبار (وزير العمل الأردني السابق)، محمد عميرة (من الجمعية العلمية الملكية الأردنية)، جواد عناني (وزير الاقتصاد سابق ووزير دولة حالي)، هشام عورتاني (جامعة النجاح، نابلس)، حاييم بن شاحار (جامعة تل أبيب)، ماهر الكرد (منظمة التحرير)، خالد الشريدة (الأردن)، غسان الخطيب (الضفة الغربية) افراييم كلايمان (الجامعة العبرية)، روث كلينوف (الجامعة العبرية)، محمد عكاشة (جامعة الأزهر بغزة)، بنحاس زوسمان (الجامعة العبرية)، إيمانويل شارون (مصرفي إسرائيلي)، محمد اشتيه (جامعة بيرزيت بالضفة)، عمر عبد الرازق (جامعة النجاح)، عبد الرحمن الفطافطة (الأردن)، أحمد قاسم الأحمد (الجمعية العلمية الملكية الأردنية)، مايكل مايكلي (البنك الدولي - إسرائيل)، عزرا سادان (معهد الأبحاث الزراعية في إسرائيل)، عبد الفتاح أبو شكر (جامعة النجاح)، عاطف علاونة (جامعة القدس المفتوحة)، دانييل جوتليب (بنك إسرائيل)، أمين حلد (جامعة النجاح)، خليل حماد (جامعة اليرموك / الأردن)، إفراييم صدقة (جامعة تل أبيب)، إبراهيم عفانة (جامعة انديانا/ الولايات المتحدة)، هشام جبر (جامعة النجاح)، ليونارد ليرمان (جامعة تل أبيب)، زفي سوزمان (المعهد الدولي الإسرائيلي)، هند سلمان (جامعة بيت لحم/ الضفة)، منذر الشعار (جامعة اليرموك/ الأردن).

وترأس الاجتماعات كل من ستانلي فيشر وتوماس شيلنغ من جامعة هارفارد، وشارك فيها من هارفارد أيضا كل من ليونارد هوسمان وانا كرسك.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اليمين الاسرائيلي يتظاهر ضد (غزة ـ اريحا)

الهدف التالي إنشاء سوق شرق أوسطية شاملة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية